

الانتخابات الديمقراطية معايير الشرعية وتحديات الشرعية

أ.د. امل هندي الخزعلي

جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية

المخلص

تضمن مضمون الديمقراطية المشاركة والتمثيل فلوصف بعض الاجراءات بأنها ديمقراطية او شرعية او وصف اسلوب معين في الادارة بأنه ديمقراطي , فإنه يعني المشاركة الفعالة للافراد المتفاعلين في عملية صنع القرار , وعند وصف بعض النظم السياسية بأنها ديمقراطية فأن ذلك يعني ان الممثلين قد انتخبوا من خلال عمليات التصويت الحرة لكي يتخذوا القرارات نيابة لكي يتخذوا القرار نيابة عن الافراد اعضاء تلك النظم , اي ان الافراد لا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات ولكن الممثلين مسؤولين امام ناخبهم .

على ذلك تعد الانتخابات المرتكز الاساسي للنظام الديمقراطي اذ تتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية فالقيادة يتم انتخابها على فترات منتظمة ويتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين في ظل تعددية حزبية كما يتسنى لكافة المواطنين البالغين المشاركة في العملية الانتخابية سواء كناخبين او كمرشحين للمناصب السياسية الهامة. الاشكالية اذاً تنطلق من السؤال التالي : اذا كانت الانتخابات الوسيلة الافضل للوصول الى شرعية الحكومات في الدول الديمقراطية , فكيف يمكن لهذه الالية ان تتحول الى وسيلة لشرعنة حكومات ونظم استبدادية.

پوخته

ناوهروكي ديموكراسي به شداريكردن و نوينه رايه تيكردن نه ره خسيني ، و هه سف كردي هه ندي ريكار بهو پييهي ديموكراسي وره واييه ، يان هه سف كردي شيوازيكي دياريكراو له به ريويه بردين به وهي ديموكراسيه ، به ماناي به شداريكرديكي كارا ديي له لايه تاكه كانه وه له پرۆسهي دروستكردي برياردا ، وله كاتي هه سف هه ندي سيستيمي سياسي به وهي ديموكراسيه بهو واتايه ديي كه هه وانهي نوينه رايه تي ده كه هه لبيژير دراو له ريگهي پرۆسه كاني دهنگداني نازاده وه بو هه وي برياره كان به نوينه رايه تي كومه لگه وه ريگرن ، واته تاكه كان بو خويان به شدار نابن له پرۆسهي دروستكردي برياردا ، له گه هه وه شدا به پرۆسه كان به پرسيار دهن به رانبه دهنگده ره كانيان.

له وه شه وه هه لبيژاردن كوله كه هه بنه ره تي سيستيمي ديموكراسيه ، به شيويه كه پرۆسهي هه لبيژاردني سياسي كه راوه ستاوه له سه ر كيبركيكردن گرنگه بو ريخكستن وييداني سيفه تي ره وايي تي ، فه رمانه واياي هه لده بيژيردين به شيويه كي خولي ريخكراو و دهنگده رانيش ده توان له نيوان كيبركيكاره كاندا له سايهي فرهي سياسي و حيزبي كانديدا كاني خويان هه لبيژيرن ، هه روه كه ته واوي هاو لاتي به پيگه يشته و كانيش ده توان به شدار بن له پرۆسه كاني هه لبيژاردن چ وهك دهنگده ر يان وهك كانديد بو پوسته سياسي گرنگه كان .

وئاريشه يه كى بنه رده تى خوئى له ناوه روئكى ئەم پرسىاره دەبىنئىته وه كه توئىژينه وه كه مان هه وئى وه ئمدا نه وه ئه دات : گه هه ئبژاردنه كان باشترين كه رهسته ي گه شتن بئت به ره وائى حكومه ته كان له وئاته ديموكراسيه كان ، چوئ ده بئ ئەم ئاليه ته ببئته كه رهسته يه ك بو به ره وائى كردنى حكومه ت و سىستيمه ئستبداديه كان؟

Abstract

The content of democracy implies participation and representation. The description of some procedures as democratic or legitimate or describing a certain style in the administration as democratic means the active participation of the individuals involved in the decision-making process and when describing some political systems as democratic, this means that representatives were elected through voting processes Free to make decisions on behalf of the decision-making on behalf of individuals who are members of such systems, ie individuals do not participate in the decision-making process but representatives are accountable to their constituents.

Elections are the mainstay of the democratic system. The process of political elections is based on competition. The elections are conducted on a regular basis. Voters can choose between different candidates in a pluralistic manner. All the adult citizens can participate in the electoral process either as voters or as candidates for positions. Political issues. The problem is whether it starts with the question: If elections are the best way to reach the legitimacy of governments in democratic countries, how can this mechanism become a means of legitimizing governments and authoritarian regimes.

المقدمة

تضمن مضمون الديمقراطية المشاركة والتمثيل فلوصف بعض الاجراءات بأنها ديمقراطية او شرعية او وصف اسلوب معين في الادارة بأنه ديمقراطي ,فأنه يعني المشاركة الفعالة للافراد المتفاعلين في عملية صنع القرار , وعند وصف بعض النظم السياسية بأنها ديمقراطية فأن ذلك يعني ان الممثلين قد انتخبوا من خلال عمليات التصويت الحرة لكي يتخذوا القرارات نيابة لكي يتخذوا القرار نيابة عن الافراد اعضاء تلك النظم ,اي ان الافراد لا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات ولكن الممثلين مسؤولين امام ناخبهم .

وتتأى أهمية هذه الدراسة من أهمية هه الانتخابات التي تعد الآلية الأساسية لترجمة النهج الديمقراطي وعنوناً لشرعية النظام القائم حيث عدت الانتخابات على مر التاريخ من اعظم صور ضمان الديمقراطية على الاطلاق ومثالاً على مدى نزاهة الحكومات كما عدت الشكل الاكثر مثالية لها .

على ذلك تعد الانتخابات المرتكز الأساسي للنظام الديمقراطي اذ تتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية فالقيادة يتم انتخابها على فترات منتظمة ويتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين في ظل تعددية حزبية كما يتسنى لكافة المواطنين البالغين المشاركة في العملية الانتخابية سواء كناخبين او كمرشحين للمناصب السياسية الهامة.

و تترجم العملية الديمقراطية في المجتمعات الحديثة بانتخاب القادة عبر الاقتراع العام , فلم تعد للديمقراطية الحديثة اية صلة بالديمقراطية القديمة بما ان الشعب لا يدير الحكومة بنفسه , نظراً لأهمية التطورات المعاصرة وتعقيدها تحولت الديمقراطيات المباشرة الى ديمقراطيات تمثيلية تركز على انتخاب المواطنين لممثلين عنهم يمارسون السيادة الوطنية والسلطة السياسية بأسم الأمة جمعاء .

غير ان الانتخابات لا تكون على شاكلة واحدة فهناك انتخابات ديمقراطية جوهرية واخرى شكلية والاخذ بهذين النمطين يتمشى مع شخصية كل مجتمع وتقاليدته السياسية وكذلك درجة تطوره المادي والفكري .

الاشكالية اذاً تنطلق من السؤال التالي :اذا كانت الانتخابات الوسيلة الافضل للوصول الى شرعية الحكومات في الدول الديمقراطية , فكيف يمكن لهذه الآلية ان تتحول الى وسيلة لشرعنة حكومات ونظم استبدادية .

وتتفرع عن هذا السؤال اسئلة فرعية اخرى :

ماهي معايير نزاهة الانتخابات وشفافيتها ؟

كيف يمكن التفريق بين شكل الانتخابات ومضمونها ؟

هل تتناسب نزاهة الانتخابات ومصداقيتها بشكل طردي مع مستوى تطور النظام السياسي وتاريخه الديمقراطي ؟

هل تعد عمليات التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات او حتى التأثير عليها حكراً على دول معينة دون غيرها ؟

وسنحاول الاجابة على تلك الاسئلة من خلال التحقق من فرضية الدراسة ومفادها

"تعد الانتخابات الديمقراطية شرطاً ضرورياً وليس كافياً لشرعية نظم الحكم السياسية".

فالتجارب المعاصرة للدول الديمقراطية تشير الى ان الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تجري الا في ظل نظم حكم ديمقراطية فهي آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية وليس هدفاً في حد ذاتها . فمجرد اجراء

الانتخابات لا يعني ان نظام الحكم اصبح نظاماً ديمقراطياً اذ لابد للنظام السياسي من توفير المتطلبات والمستلزمات الكافية لضمان ديمقراطية الانتخابات .
وللتحقق من فرضية البحث ولغرض الاجابة على اسئلة واشكالية الدراسة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي الذي يستدعي تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها فضلاً عن اسبابها واتجاهاتها وما الى ذلك من امور تدور حول معالجة مسألة شرعية الانتخابات او عدم شرعيتها والوقوف على حقيقتها وطبيعتها واهم التحديات التي تواجهها وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الاول الانتخابات الديمقراطية :معايير الشرعية ومتطلباتها

اذا كانت الديمقراطية قد اصبحت ضرورة من ضرورات العصر وان شرعيتها الشرعية الوحيدة التي لابد منها (1) فان مرتكزها الاساس وأليتها الاولى هي الانتخابات ولهذا عرف اغلب المفكرين والباحثين الديمقراطية بدلالة الانتخابات فقد عرفها شوميتز على انها "مجموعة الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة" (2) , وهي "النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الحرة" (3) , بحسب موريس دوفرجه , اما روبرت وان فقد وضع الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن اهم شروط الشكل الديمقراطي .(4)

رغم ان المبدأ الديمقراطي قد انبثق من فضاء الحضارة الغربية وتطور في سياقها التاريخي , الا ان الديمقراطية عُدت تجربة انسانية تتطور باستمرار وجاءت من اجل المحافظة على كرامة الانسان وحقوقه ووليدة تحول اجتماعي , اقتصادي , سياسي ويمكن الاستفادة منها حسب ظروف ومعطيات كل مجتمع , ويشير البعض الى حقيقة اساسية تؤكد على وجود فهم انساني عام للديمقراطية عبر العصور تركز على تجارب البشرية كلها , الا ان ظهور هذه الاشكال المتعددة والمختلفة تعكس خصوصية فهمها وتطويرها كفكر وكشكل للحكم في آن واحد (5).

غير ان الواقع يشير بوضوح الى ان اغلب التجارب العالمية والتي ادعت احتوائها على المضامين الديمقراطية , قد انحسرت ولم تثبت جدارتها في بلورة نظام سياسي يضمن المشاركة الحرة لجميع المواطنين , بينما استطاعت الديمقراطية الليبرالية ان تجسد نفسها في انظمة حكم سياسية ضمنت حقوق الانسان وحياته الاساسية , وقد ساعدت الظروف التي شهدها العالم في تسعينيات القرن المنصرم على عولمة هذا النمط الديمقراطي حتى عدت الديمقراطية بنموذجها الغربي ضرورة من ضروريات العصر ومقوم ضروري للانسان المتحضر واصبحت الشرعية الديمقراطية هي الشرعية الوحيدة التي لا بديل لها .

واصبحت ثلثي دول العالم في الوقت الراهن اما ديمقراطيات او سائرة على طريق الديمقراطية وبهذا صار مبدأ معترفاً به ويستند الى القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية , وتتبنى هذه التجارب الاصول العامة التي تميز الديمقراطية الليبرالية كالتنافس

السلمي للوصول الى السلطة ,وتعدد الاحزاب والانتخابات الدورية , واحترام رأي الاغلبية , والتي وردت في تعريف صاموئيل هنتنغتون عندما وصف الديمقراطية بأنها "نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الاحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية والتكافؤ في الفرص لجميع الاحزاب السياسية وحرية الاختيار بين الناخبين" . (6)

ورغم اهمية تلك العناصر الا ان العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية واثبات شرعيتها يتجسد في اجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن ارادته وتجري على اساس الاقتراع العام والعاقل والسري حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته ان يختار من يمثلته في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية .

وتعني الانتخابات التي ابتكرت لعدم امكانية تحقيق الديمقراطية المباشرة في الدولة الحديثة "الاجراء الرسمي لاختيار شخص ما لوظيفة رسمية او قبول او رفض مقترح او قرار سياسي ما عن طريق التصويت" (7) ,فهي اذن وسيلة لاتخاذ القرارات السياسية اذ يعد وجود خيارات سواء في المرشحين او في القرارات ضرورة من ضرورات الانتخابات وبدونها لا يمكن تسمية اجراء معين بأنه اجراء انتخابي حقيقي .

عدت الانتخابات اللبنة الاولى في الممارسة الديمقراطية وهي دعامة للوصول لنظام سياسي تعددي يعترف بالآخر ويحمله مسؤولية المبادلة السلمية للمطالب والتوجهات والمقاصد , وكذلك لا بد من تحقيق مجموعة من المقدمات على الساحة السياسية واهمها التحقق من مدى الشرعية الحزبية التي تمثلها جميع الاطر السياسية للمشروع السياسي مع ترسيخ ظاهرة التعددية السياسية والايان بحتمية وشرعية تداول السلطة .

ولا بد من رفق تلك المقدمات بمعايير ومتطلبات الانتخابات الديمقراطية والمتمثلة بالاطار الدستوري للنظام الديمقراطي حيث يضمن التأطير الدستوري تحديد اسس العمل المشترك ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة انطلاقاً من كون الممارسة الديمقراطية عقيدة دستورية ليصبح الدستور مرجعاً تحتكم جميع الاطراف الى شرعيته , فضلاً عن تحديد مقاصد ووظائف للانتخابات لما يترتب عليها من النتائج الفعلية في نظام الحكم , فهي ليست هدفاً بحد ذاتها مع ضمان حرية الانتخابات الديمقراطية عن طريق اجرائها في ظل قاعدة حكم القانون واتسامها بالتنافسية واحترام الحقوق والحريات الرئيسية للمواطنين , اما معيار نزاهة الانتخابات واجرائها بشكل دوري منتظم فيستلزم ان تتسم ادارتها والاشراف عليها وعلان نتائجها بالحياد والعدالة والشفافية . (8)

وقد لخص (ديفيد باتلر) الشروط العامة للانتخابات الديمقراطية بستة شروط هي : (9)

1-حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين .

2-دورية الانتخابات وانتظامها .

3-عدم حرمان اي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشيح للمناصب السياسية في حالة استكمال الشروط المنصوص عليها قانوناً .

4-حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية .

5- حرية ادارة الانتخابات ولايحرم القانون ولا وسائل الاعلام المرشحين من عرض ارائهم وقدراتهم , ولا الناخبين من مناقشة تلك الاراء وتمكين الناخبين من الادلاء باصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الاصوات واعلانها بشفاافية.

6- تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية .

وبهذه المعايير تعرف الديمقراطية من خلال استنادها الى مجموعة من الشروط القانونية والسياسية , وتتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية , فالقيادة السياسية يتم انتخابها على فترات منتظمة ليتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين , وهذه المعايير استقرت عليها التجارب الديمقراطية الغربية لانها اعتبرتھا ضمان لشرعية النظام السياسي الذي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيوداً قليلة على المشاركة السياسية ومناقشة حقيقية قائمة على التعددية .

واضافة الى تلك المعايير الضرورية لوجود نظام ديمقراطي تتميز الانتخابات الديمقراطية بميزات عديدة اهمها
(10) :

1- انها انتخابات عامة بمعنى يحق لكل مواطن ان ينتخب ويُنتخب ولا يعني ذلك عدم وجود بعض التقييدات لهذا الحق على ان تكون قليلة قدر الامكان وتحدد من يحق له التصويت أو الترشيح .

2- انتخابات متساوية اي ان لكل ناخب صوتاً واحداً وتعكس هذه المساواة في حق التصويت الاعتراف والاقرار بقيمة المساواة في الديمقراطية, اي ان الجميع متساوون بالحقوق في التأثير على السياسة والمشاركة في صنع القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر .

3- الانتخابات دورية ومنتظمة حيث يحدد القانون مواعيد اجراء الانتخابات ولاستطيع السلطة القائمة تغيير موعد الانتخابات بشكل تعسفي وفق رغبتها واهوئها .

4- الانتخابات تعددية اي يشارك فيها حزبان على الاقل أو مرشحان على الاقل ليتسنى للمواطن الاختيار بين البدائل المعروضة امامه.

5- الانتخابات سرية , وهناك وسائل تهدف الى ضمان وتأمين سريتها بحيث لا تكون هناك وسائل تهدف الى ضمان وتأمين سريتها بحيث لا تكون هناك امكانية لممارسة ضغط غير مشروع وغير عادل على الناخب واقناعه بالتصويت لمرشح معين عبر استخدام وسائل غير قانونية .

6- الانتخابات تعبر عن حريات المواطن فهي تجسيد للديمقراطية التي يصنعها (جورج بوردو) بأنها " نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية وهي الصيغة الوحيدة لصيانة كرامة الانسان " .

ان توفر تلك المتطلبات والميزات هي الكفيلة بوصف انتخابات ما انها انتخابات ديمقراطية , اما عندما تفتقد بعضها او جلها فلا يمكن وصفها لا بالديمقراطية ولا بالتنافسية .

اهداف الانتخابات الديمقراطية ووظائفها

تساعد الانتخابات الديمقراطية على مشاركة المواطن الفعالة في الحياة العامة وتتيح له فرصة للنشاط والتأثير, فالمواطن الديمقراطي مهتم وصانع ومشارك في الحياة العامة , وكلما كانت نسبة مشاركة المواطنين في

الانتخابات اعلى كانت فعالية نتائجها وصلاحتها اكبر وعلى العكس عندما تكون نسبة التصويت في الانتخابات منخفضة فهناك خطر بأن لا تمثل السلطة المنتخبة الاقلية من الشعب , والمؤكد ان مشاركة المواطن تزداد كلما لاحظ وجود فروق بين اراء الاحزاب المختلفة وكلما آمن اكثر بقدرته على التأثير في نتائج الانتخابات , اما اذا شعر الناخب بعدم وجود امكانية حقيقية لديه للتأثير على الحياة العامة او ليس بإمكانه التأثير على تركيبة قائمة المرشحين ورائهم , ينحسر ميله للمشاركة في الانتخابات .

مع كل ذلك اوضحت الانتخابات الوسيلة الاهم لاضفاء الشرعية على نظم الحكم الحديثة وذلك لكونها تحقق اكثر من هدف وتؤدي اكثر من وظيفة فهي: (11)

1-تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة لانها تضمن تمثيل السلطة السياسية للمجتمع لكافة طبقاته واتجاهاته عبر الافراد الممثلين لهم ومشاركتهم في اتخاذ اقرار .

2-يسهل التمثيل الشعبي المتخمس عن الانتخابات عن السلطة السياسية مهمة اتخاذ القرارات المصيرية والموقف التاريخية الحاسمة لأن الامة كلها تتحمل مسؤوليتها عبر التمثيل في اتخاذ هذه القرارات .

3-تعد الانتخابات ضرورة تمهد لانتقال بعض المجتمعات من الاطوار البدائية الى طور المجتمع المؤسسي المدني وينظر لها على انها شرط من شروط ضمان واستقرار الانظمة والقوانين التي تشكل عاملاً أساسياً في تطمين الوضع الاقتصادي .

4-ان منح الفرد حق الانتخاب يلعب دوراً كبيراً في تعزيز احساسه بالانتماء الوطني وتقوية شعوره بأهميته كفرد في المجتمع وبأحترام السلطة السياسية له كما تساهم الانتخابات من جهة اخرى في تسليط الضوء على القضايا الوطنية الهامة وذلك بأثارة الحديث عنها والجدل حولها .

المبحث الثاني

تحديات شرعية الانتخابات الديمقراطية

لم يواجه التطبيق العملي للفكر الديمقراطي تحدياً أكبر من اشكالية ضمان حرية ونزاهة الانتخابات , فمنذ ان عرف العالم الانتخابات كأساس لاسناد السلطة السياسية , ثارت قضية البحث عن الضمانات الواجب توافرها حتى تأتي نتائجها معبرة عن ارادة الناخبين .

فعلى الرغم من ادعاء معظم امم العالم الانتماء الى القيم الديمقراطية فإن الواقع يشير الى ان غالبية تلك الامم هي احادية وعلى درجة من القمعية فهي تلجأ الى الانتخاب العام لكنه في الحقيقة لا يكون حراً ويقتصر فقط على الموافقة الالزامية على مرشحين معينين ورغم امتلاك تلك الامم للبرلمانات او المؤسسات التمثيلية لكن دورها يبقى ضعيفاً او غير فاعل على اقل تقدير .

وبعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها العالم في العقود الاخيرة في ظل العولمة , تشير التقديرات الى ان اكثر من بليون شخص يدلون باصواتهم في انتخابات تنافسية لاختيار حكاهم وممثلهم في مؤسسات صنع

السياسات واتخاذ القرارات , غير ان تلك التقديرات تؤكد من جانب اخر ان نصف دول العالم فقط تشهد انتخابات توصف بأنها ديمقراطية وتنافسية اما بقية الانتخابات فلا تتمتع بهذا الوصف , اذ طور الحكام ادوات واساليب للتلاعب في عملية الانتخاب لغرض تحقيق مقاصد معينة غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية . (12)

ان اغلب الانظمة السياسية لاسيما في عالم الجنوب انصاعت للتوجه العالمي الذي يحض وقد يلزم الدول بتبني الديمقراطية وفق آلياتها الغربية في الانتخاب والتعددية , غير ان تلك الانظمة غالباً ما تبنت الديمقراطية شكلاً لا مضموناً بغرض الحصول على الشرعية امام العالم وامام مواطنيها وللتخفيف من حدة الضغوط المطالبة بالاصلاح واحترام حقوق الانسان , ولذلك لم تحقق اغلبها الانتقال الديمقراطي المنشود ولم تشهد تحول ديمقراطي حقيقي الا ماندر , فالتجارب الديمقراطية في المنطقة العربية والاسلامية -على سبيل المثال- واكبتها عثرات وثغرات وقد دلت الخلل في هذه التجارب اكثر من مرة على ان مرتكزات تلك التجارب كانت غير راسخة كما دلت ايضاً على ان السلطة السياسية قد تقبل بأطار مؤسسي لارادة مجتمعية ولكنها تحاول ان تفرض سلطتها على هذا الاطار المؤسسي او تجعله يسير وفق ارادتها , من ناحية اخرى فان الثقافة المساهمة لا تعني ان جميع الافراد يحضون بالقدر نفسه من السلطة او مردورها او يحضون بالمستوى الوظيفي نفسه وتعد هذه الامور غير عملية وغير عادلة لان الافراد يختلفون في قدراتهم ومهاراتهم مع ذلك فمن الواجب ان لا يمنع ذلك العمل على نشر ثقافة مساهمه يكون لجميع هؤلاء الافراد على السواء حقوق مواطنة متساوية . (13)

واذا كانت الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تجري الا في ظل نظم حكم ديمقراطية , لانها آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية وليس هدفاً بحد ذاتها , فان الانتخابات الديمقراطية قد تكون شرطاً ضرورياً وليس كافياً لنظم الحكم فمجرد اجراء الانتخابات لا يعني ان نظام الحكم اصبح نظاماً ديمقراطياً لان مضامينها تدور حول معيارين رئيسيين اولهما جوهرية الانتخابات , وضرورة احترام الافراد وحقوقهم الرئيسية , والثاني هو نزاهة عملية ادارة الانتخابات وبفقدان هذين المعيارين سيكون التفريق بين شكل الانتخابات ومضمونها , فيمكن ان تفرغ من مضمونها وتكون شكلية وتفقد المحتوى الحقيقي الذي يساهم في التنظيم الصحيح للمجتمع .

تزوير الانتخابات

تعتمد بعض النظم , الانتخابات , الشكلية كوصفة جاهزة لمن يريد ممارسة الحكم وتقوم بأختراق هذه الوصفة عن طريق التلاعب بنتائج الانتخابات وجرفها عن مسارها الصحيح وذلك بتزوير الانتخابات والذي يعرف بأنه "تدخل غير قانوني في عملية الانتخابات لتجيير اصوات لمصلحة مرشح ما او لسلبها من مرشح ما " . (14)

ان اعمال الاحتيال تؤثر بالتأكيد في فرز الاصوات من اجل التوصل الى نتائج محددة للانتخابات وذلك عن طريق زيادة حصة تصويت المرشح الاوفر حظاً او الغمط من نصيب التصويت للمرشحين المتنافسين وذلك باستخدام آليات عديدة منها ان تسجيل الناخبين يكون غير دقيق او قانوني , او التهيب في الانتخابات او عدم الامانة في فرز الاصوات .

اضافة الى ماتقدم اللجوء الى تزوير الانتخابات بأتباع طرق واساليب مختلفة منها تغيير عدد الناخبين وتبديل الاوراق الانتخابية عن طريق اتلاف اوراق الناخبين الحقيقية ووضع اوراق اخرى بدلاً عنها في صناديق الاقتراع .

وحددت دراسة علمية صادرة عن جامعة القاهرة المصرية 31 طريقة لتزوير الانتخابات منها التدخل الامني , اللجان الخاصة , التضليل الاعلامي , وتسخير الجيش , والاقتراع عبر القنصليات والسفارات في الخارج , والتلاعب بالدوائر الانتخابية , وشراء وجهاء الدائرة الذين يحترم الناس رأيهم في المرشح , فضلاً عن اساليب اخرى كتغيير العناوين , وتفعيل اللجان , وتحركات المسؤولين لصالح مرشح معين , واستبدال الصناديق , وتسخير اصحاب المناصب لامكانيات الدولة لصالحهم . (15)

ان المظاهر المتعددة للغش الانتخابي تظهر باختلاف مراحل العملية الانتخابية , فقد يكون هذا السلوك سابقاً على يوم الاقتراع فيشمل المخالفات المتعلقة بتسجيل اعضاء هيئة الناخبين في السجل الخاص بهم او مخالفة الدعاية الانتخابية , وقد يعاصر هذا السلوك يوم الاقتراع مثل حالات التصويت المتكرر او منع الناخبين عن التصويت او رشوة الناخبين او الاعتداء على مراكز الاقتراع , وقد تقع هذه المخالفات بعد الاقتراع كتزوير نتائج فرز الاصوات وعد اصوات الناخبين . (16)

وبالتأكيد فكلما زادت نسبة الغش الانتخابي او التزوير في الانتخابات كلما ضعفت وتخلخت شرعية النظام السياسي والعكس صحيح وتجدر الاشارة هنا الى ان التزوير ليس حكراً على الدول غير المتقدمة , بل قد يحدث في دول مشهود لها في النهج الديمقراطي كالولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال , فقد اوضح بعض الخبراء ان هناك 5 طرق لتغيير النتائج الانتخابية منها: (17)

- 1- التزوير غير المباشر ويتم ذلك عن طريق نشر كميات كبيرة من الوثائق السرية ذات المحتوى الجدلي كالرسائل السرية .
- 2- قرصنة سجلات الناخبين في ولايات هامة عبر اضافة اسماء والغاء اخرى , فقد يدخل قرصنة الى نظام التصويت الالكتروني ويعبثوا بتفاصيل الناخبين مما يؤدي الى اتهامات بتزوير الانتخابات .
- 3- اذاعة قنوات اعلامية تنبؤات اولية مغلوبة عشية او يوم الاقتراع سواء حول التصويت المبكر او حول اخر استطلاعات الرأي وذلك من شأنه التأثير على الذين لم يصوتوا بعد , فعلى سبيل المثال واثناء الانتخابات الرئاسية الامريكية الاخيرة ادان المرشح الجمهوري دونالد ترامب نتائج استطلاعات الرأي التي تحدثت عن تفوق منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون وذلك قبل الانتخابات التي اجريت في الثامن من نوفمبر واتهم مؤسسات استطلاعات الرأي وبعض وسائل الاعلام بالتواطى مع معسكر هيلاري .
- 4- التسبب في انقطاع الانترنت او جعله بطيئاً في ولايات معينة مما يؤدي الى عزوف الناخبين عن التصويت لانهم لا يستطيعون البحث عن مكتب الاقتراع القريب منهم .
- 5- والطريقة الاخيرة والاصعب هي العبث بالآلات التصويت يدوياً اذ انها غير موصولة بالانترنت وهذا يجعل تغيير معطياتها اصعب بكثير .

ويتم معالجة بعض تلك الطرق بزيادة عدد المراقبين او زيادة صلاحياتهم او اعادة عد الاصوات كجزء من الاجراءات الانتخابية , ويمكن القول ان تلك الطرق لتزوير الانتخابات في الدول المتقدمة لا تصل الى المستوى الخطير الذي يتسبب في نزع الشرعية عن الانتخابات او النتائج المتخضة عنها وغالباً ما يتم معالجتها في الوقت المناسب على عكس طرق التزوير التي تحدث في الدول المتخلفة فأن معالجتها وتجاوز انعكاساتها غالباً ما يكون امر صعب وينعكس بصورة سلبية على شرعية النظام السياسي .

واخيراً فإنه ينظر عادة للانتخابات على انها وسيلة للاصلاح السياسي بالسماح بمشاركة الشعب , كما انها تساعد البلاد على التنظيم من الناحية التشريعية وذلك من خلال دراسة القوانين بشكل دقيق ومفصل .

ولأهميتها توجب ان تبدو ذات مضمون حقيقي , فهناك خطر حقيقي عندما ينظر للانتخابات على انها عملية شكلية فقط تهدف لاضفاء شرعية على واقع سياسي معين موجود قبل الانتخابات لان ذلك ربما يزيد من حدة الشعور بالاحتقان والامتعاض السياسيين ولا يسهم في معالجتهما . والانتخابات الشكلية تضعف الثقة في اي محاولة اصلاح مستقبلية لان اي اجراءات انتخابية تمثيلية مستقبلية , حتى ولو كانت حقيقية , ستكوت محل شك الافراد والجماعات . ولذلك ترتبط الانتخابات بقوانين وتشريعات وضوابط تهدف الى ضمان عدم التلاعب بها .

الاستنتاجات

ومن كل ماتقدم يمكن ان نخلص الى الاتي :

- تعدد الانتخابات الوسيلة التي تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة لانها تضمن تمثيل السلطة السياسية من المجتمع بكافة طبقاته وطوائفه واتجاهاته عبر الافراد الممثلين لهم .
- على الرغم من التوجه العام لدول العالم باغليبيتها العظمى الى تبني الديمقراطية واعتماد الانتخابات كآلية اثبتت نجاحها في الكثير من الدول المتقدمة , غير ان الكثير من تلك الدول لم تقني في ممارستها للانتخابات الى ما يجب ان تكون عليه من نزاهة وشفافية بسبب عمليات التزوير في نتائجها.
- تأخذ اشكال التزوير للانتخابات والنيل من نزاهتها صوراً عديدة كالغش والرشوة واستخدام اموال الدولة لخدمة طرف سياسي على حساب طرف اخر كما قد يكون تأجيل الانتخابات وعدم الالتزام بمواعيدها المحددة شكلاً اخر من اشكال التلاعب بهذه الالية.
- ان اجراء الانتخابات في بعض الدول اذا كانت شكلية وغير نزيهة , ويكون هدفها فقط اضافة الشرعية على الواقع السياسي القائم قبل الانتخابات , يزيد بالتأكيد من حدة الشعور بالاحتقان والامتعاض السياسيين ولا يسهم في معالجتهما لان الانتخابات الشكلية تضعف الثقة في اي محاولة اصلاح مستقبلية.
- ان عمليات التزوير والغش في الانتخابات وان كانت مستشرية في الدول المتخلفة بصورة خاصة , فأن ذلك لايعني خلو بعض الانظمة والدول المتقدمة في مجال تبني الديمقراطية من حالات التلاعب او التأثير في نتائج الانتخابات , ففي بعض الدول الغربية تعتمد بعض الوسائل لاسيما التكنولوجيا في التأثير على مجريات الانتخابات ولكنها تبقى مع ذلك محاولات نادرة لا تصل في معظم الاحيان الى الدرجة التي يمكن ان تطعن بنتائج الانتخابات النهائية .
- ان الكثير من الوسائل المعتمدة في تزوير الانتخابات او التأثير عليها قد لاتجد وسائل فاعلة تردعها بشكل قانوني ورسمي وذلك لغياب الضمانات الكافية والوسائل الفاعلة لرصد وملاحظة حالات الغش

والتأثير على النتائج الانتخابية, الامر الذي يتطلب تشريع القوانين التي من شأنها محاسبة الجهات التي تحاول بطريقة او اخرى من التأثير في سير الانتخابات .
- لاشك ان للمراقبة الدولية ومنظمات المجتمع دور اساسي ومهم في مراقبة الانتخابات والوقوف على اجرائاتها بما يضمن نزاهتها ومصداقيتها وضمان نتائج عادلة وحقيقية .

الهوامش

- (1) محمد عابد الجابري, اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي, مجلة المستقبل العربي, العدد 1993/167 ص12.
- (2) نقلاً عن عبد الفتاح ماضي, مفهوم الانتخابات الديمقراطية, اللجنة العربية لحقوق الانسان .
www.achr.ea .
- (3) موريس دوفرجيه , الاحزاب السياسية , ترجمة علي مقلد, بيروت : دار النهار للنشر, 1977, ص356.
- (4) عبد الفتاح ماضي , مصدر سبق ذكره .
- (5) رياض عزيز هادي , الديمقراطية بين العالمية والخصوصية , المجلة العربية للعلوم السياسية , العددان 8_9/1995 ص 172.
- (6) صاموئيل هنتغتون , الموجة الثالثة للديمقراطية في القرن العشرين , بيروت , 1993, ص5.
- (7) مفهوم الانتخابات , موقع الموضوع على الانترنت .
- (8) عبد الفتاح ماضي -مصدر سبق ذكره .
- (9) نقلاً عن سيف الدين قاطع , الانتخاب الديمقراطية : الاهمية والابعاد في تحديد شكل الحكم في تحديد شكل الحكم .
www.siironline.org
- (10) نيسان نافي , الانتخابات في نظام الحكم الديمقراطي citizenship.cen.ac .
- (11) محمد عبدالله عبد اللطيف , مفهوم الانتخابات واهميتها . www.aljazeera.com
- (12) سيف الدين كاطع , سبق ذكره .
- (13) عامر حسن فياض , الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر , في مفردة اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق , جامعة بغداد , 2009.
- (14) Wikipedia.org
- (15) اخطر طرق التزوير في الانتخابات , منتدى فجر البحرين www.fajirbh.com
- (16) وائل منذر البياتي , الاطار القانوني لانتخابات المجالس النيابية books.google.org
- (17) طرق لتزوير الانتخابات الرئاسية , صحيفة الشرق الاوسط , العدد 22, 14025, نيسان 2017

